الفـــصـــــــل الأول

التحولات الدولية بعد نهاية الحرب البـــاردة وانعكاساتهـــا على حوض المتوســـــــط

oberkandl.com

تمهيد :

وضعت المتغيرات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط جدار برلين (1989)، وتفكك الكتلة الشرقية، وانهيار الاتحاد السوفياتي حدا لنظام " يالطا Yalta " ، وأدخلت بدون شك الكثير من الاضطراب على الوضع الإستراتيجي في أوربا ، الأمر الذي خلق إحساسا بأن العالم بعد نظام الثنائية القطبية أصبح أكثر غموضا ، وأكثر خطورة وكذلك أقل عقلانية .

عالم ما بعد الشيوعية يطرح الكثير من التحديات على البشرية، التي دخلت مرحلة انتقالية مثيرة ومحيرة في آن واحد ، مرحلة تفصل بين نظام منهار (الثنائية القطبية) ونظام يراد له أن يكون جديدا ما يزال في إطار التشكل ، تمت صياغة أحرفه الأولى مباشرة بعد حرب الخليج (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 11 سبتمبر 1990) .

لقد دلت نهاية الحرب الباردة ، على نهاية الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي و الاقتصادي، وبروز عدد من المفارقات، بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي ، وبعضها على الصعيد القيمي ، فمن الملاحظ مثلا أنه في الوقت الذي بدأ يتبلور اتجاه يتجاوز الدولة ، ويعمل على بناء تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى، عاكسا ديناميكية العولمة / الإقليمية ، وعدم قدرة الدولة الوطنية على معالجة العديد من القضايا الدولية بصفة منفردة ، نلاحظ بالمقابل تعرض الدولة الوطنية إلى مخاطر التفتيت من الداخل ، مخاطر مصدرها انتعاش الولاءات الأصلية من إثنية ومذهبية ودينية وقومية .

من جهة أخرى نلاحظ أن الكثير من القواعد الدولية سقطت وسقط معها عدد من المفاهيم ، و هنا نتساءل عن ما هو الغرب بعد أن زال الشرق الذي كان يعطيه معناه السياسي ، ثم أيضا هل يمكن الكلام عن عدم الانحياز بعد انتهاء الثنائية القطبية ، وهل نستطيع التحدث عن عالم ثالث يكون في عداده البرازيل و إندونيسيا من جهة والصومال وسيريلانكا من جهة أخرى .

الواقع أن التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الوحدة الألمانية، أدخلت العالم في حالة فوضى، انتقلت حتى إلى مستوى التنظير " فهناك اليوم اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة ويستسلم للأوهام من أجل تطوير مفاهيم جديدة أو اقتراح أفكار

جديدة،وهكذا نسمع اليوم بكثرة عن نهاية التاريخ، نهاية الجغرافيا ونهاية الجغرافيا السياسية بل أكثر من ذلك نسمع اليوم عن موت الدولة الأمة "[1].

ومع ذلك فإننا سنحاول في هذا الفصل أن نبتعد عن هذه الأوهام، والتركيز على دراسة الظواهر الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، وانعكاساتها على حوض المتوسط للوصول إلى استنتاجات بخصوص طبيعة وشكل الترتيبات المقترحة في حوض المتوسط في ظل الوضع الذي أعقب نهاية الحرب الباردة .

---

[1]Zaki Laidi : Espace , vitesse et sens à l'heure de la mondialisation : أنظر politique étrangère , 1/96 , P 179 .

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول:مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين . حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية ، الحرية . حقوق الإنسان و التعددية ، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية ...) .

هذه التحولات التي سمحت ببروز مثل هذه المقاربة ، يمكن حصرها في ثلاث مجالات :

1 - التحولات الجيوسياسية : التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي ، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي ، و تفكك الكتلة الشرقية ، ثم توسيع الاتحاد الأوربي و الحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد .

2- التحولات الاقتصادية : والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق ، والانفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل و كذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال .

3 - التحولات القيمية: فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية ، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل ،الأولى نظرية نهاية التاريخ (فوكوياما) ،و التي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه ، بعد انتصارها على الشيوعية ، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات (هانتغتون) والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات و الثقافات .

المطلب الأول : التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة .

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول لا مثيل له ، فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب ، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى ، الشيء الذي انعكس على الوضع الإستراتيجي ما بعد الحرب الباردة ، في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وهذا ما يطرح العديد من الاشكالات على مستوى التنظير لما يعرف الآن بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى " **بيار هسنر** " أن كل من نظام يالطا "**Yalta**" (الثنائي)ونظام فرساي "**Varsailles**"(الحدود) وكذلك نظام وستفاليا "**Westphqlie** " (الدولة الأمة)، كل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم "[1] .

ويمكن أن نحصر تجليات هذا التحول في :

1 – التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية ، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال حلف وارسو ليقلل من أهمية الفكر الإستراتيجي الغربي، و يعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي، فبعد ما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي و تضبط مساراته ، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد يضمن تماسك واستمرارية الغرب .

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة (1945–1989) خلقت نوعا من التجانس و الانسجام فبالنسبة للغرب العدو واضح ، محدد و واحد هو الاتحاد السوفياتي و حلفاؤه (الشيوعية) ، والعكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق ، العدو واضح، محدد وواحد هو الولايات المتحدة و حلفاؤها (الإمبريالية)، وهكذا وبالنظر إلى التهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف على الآخر، تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة ، والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل والعقلانية .

---

[1] ناصف يوسف حتي:أي هيكل للنظام الدولي الجديد ، جريدة المساء 9 أكتوبر96 ،ص5

وقد أدركت الإدارة الأمريكية كما يشير إلى ذلك " **سمير أمين** " [1] أن تخلي موسكو عن الاشتراكية ، واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة ، لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوربي الياباني(الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) طبيعيا مع الزمن و بالتالي فلابد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف ، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث .

وأثناء عملية البحث هذه عن عدو جديد ، تم توظيف مجموعة من النظريات والأفكار، بعضها قديم وآخر جديد ، نذكر منها على وجه الخصوص نظرية (التحدي – الاستجابة) **لتوينبي** ،والتي تؤكد أن وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات وأخطار تزدهر وتنمو، والعكس صحيح ففي غياب تحدي خارجي تدخل الحضارة في حالة مراوحة المكان ثم الانحلال ، أما النظرية الثانية فهي نظرية الكتلة المزدوجة **لكاتيتي**،التي ترى أن"الإمكانية الأضمن والوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة (أو دولة) للحفاظ على نفسها وتماسكها،إنما تكمن في وجود كتلة ثانية (أو دولة) ترتبط بها، وسواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا في اللعبة،فإن الحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل الكثيف لها،يتيح لها ألا تتفكك "[2].

ويمكن أن نشير كذلك إلى نظرية جديدة هي نظرية " صدام الحضارات " لصاحبها **صمويل هانتغتون**،التي سنفصل فيها في المطلب الثالث .

ورغم هذا الجهد النظري، فيبدو أن الوضعية مازالت معقدة،وهذا راجع لتزامن ثلاث تحولات :

أ- نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة،حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).

---

[1] سمير أمين: قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1992.

[2] جون كرستوف روفين:أوهام الأمبراطورية وعظمة البرابرة،ترجمة أمل أبي راشد، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، بيروت،ص.26.

ب- العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت، ببروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا) .

ج- نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي ، خلقت عالم بدون عدو واضح ، فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد ، يلعب نفس الدور الذي لعبه في السابق التناقض شرق - غرب (نظام يالطا) . تزامن هذه المستويات الثلاث عقد الوضعية لأنه يجب التفكير وفي نفس الوقت في عالم بدون معالم ، وبدون حدود ، وكذلك بدون عدو أو تهديد واضح .

2 - ساهمت حرب الخليج بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت نهاية حرب الخليج فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه الرئيس" بوش" نظام دولي جديد (خطاب بوش في سبتمبر 1990)، وكما يقول سمير أمين : " فإن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية، بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوربية ، وذلك عن طريق إضعاف أوربا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط) وإبراز هشاشة البناء الأوربي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وأخيرا عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة - الخطر الشيوعي - بتهديد جديد - الخطر القادم من الجنوب -" [1] ، وباختصار أظهرت حرب الخليج الثانية بأن التقارب بين الشرق والغرب لم يضع حدا لكل التناقضات ، و إنما أعاد هيكلتها ، بمعنى أن التناقض شمال - جنوب حل محل التناقض شرق - غرب،بل أكثر من ذلك كشفت حرب الخليج عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه ، فمن الواضح الآن أن الولايات المتحدة تستخدم سيطرتها العسكرية على النفط ، لكي تفرض هيمنتها على الجميع، ولممارسة الابتزاز السياسي على الجميع، بما في ذلك أوربا، وهو الأمر الذي كشف عنه بمرارة وزير الدفاع الأسبق جون بيار شفانمان في كتابه " حرب الخليج دفعتني للإستقالة " حين قال : " هل نحن متأكدون بأننا في صحة جيدة، بعد أن أصبحت أمريكا تمسك بيدها على بترول الشرق الأوسط ؟ (بعد حرب الخليج) ، أوربا مثل

---

[1] سمير أمين: مرجع سابق، ص56 .

اليابان هما الآن تحت رحمة أمريكا (...) في هذه الحرب تقلصت اليابان وألمانيا المنتصرتان في الحرب الاقتصادية، وأجبرتا على دفع حصصهما بالرضى أو بالإكراه (...) لذلك سعت أمريكا عن طريق حرب الخليج للسيطرة المباشرة على بترول الشرق الأوسط، وسوف تستعمل سعر برميل النفط كأداة حاسمة وأخيرة لفرض الطاعة على الآخرين وتدعيم إمبراطوريتها "[1] .

لقد كشفت حرب الخليج بعض أبعاد النظام الدولي الجديد من خلال واقعتين:

أ - على المستوى العالمي : أظهرت أن العالم الثنائي القطب لم يكن سائرا نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب من الناحية الإستراتيجية، بل العكس سيحل محل الثنائية القطبية، عالم ذو قطب واحد تحت الهيمنة الأمريكية.

ب- على المستوى الإقليمي : أظهرت أن النفط وليس النزاع العربي الإسرائيلي، هو الذي أصبح العامل المحدد في الشرق الأوسط ، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت المصلحة الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة تقضي بأن تكون إسرائيل حليفا عسكريا قويا ، وكانت إسرائيل تؤمن نقطة ارتكاز ثابتة في المنطقة ضد النفوذ السوفياتي ، أما اليوم وقد تغلبت مفاهيم التنافس الاقتصادي على المجابهة العسكرية، فيمكن للنفط وللسلطة السياسية التي يمثلها أن تكسب أهمية أكبر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

هل أطلقت حرب الخليج ميكانيزم هذا التحول في الأولويات ، أم أن خطاب النظام الدولي الجديد في ولادة عالم يختلف عن ذلك الذي ألفناه ... عالم تعترف فيه كل الشعوب بالمسؤولية المشتركة نحو الحرية و العدل ... يحترم فيه القوي حقوق الضعيف ...وتستطيع من خلاله شعوب العالم شرقا وغربا ، شمالا و جنوبا أن تزدهر، و تعيش في وئام (من نص خطاب الرئيس بوش يوم 11 سبتمبر 1990) هو الذي سيسود.

لكن وكما أشرنا سابقا ، يبدو أن أنصار النظام الدولي الجديد يتجهون اليوم نحو تطوير استراتيجية مزدوجة، ليس من أجل " احتواء الشيوعية ".

---

[1] جان بيير شوفنمان: حرب الخليج دفعتني للاستقالة ، دار الأهالي ، ص 111 -121 - 176

كمـا كـان في السـابق، بل من أجـل " احتواء الرأسمـالية " من جهة و " خلق عدو جديد " هـو الجنـوب من جهـة أخرى ، هـذه الإستراتيجيـة المـزدوجـة هـي التـي تقـودنـا اليـوم ، لنعيـش حـروب سـاخنـة هـذه المـرة عـلى مستـوى الاقتصـاد والتجـارة، وهنـا نشيـر إلـى مسـألـة هـامـة كشفـت عنهـا حـرب الخليـج الثانية، وهـي عمليـة إعـادة تـرتيب عنـاصـر القـوة ، حيـث أنـه بعـد سقـوط الاتحـاد السـوفيـاتـي، شـاع الحـديث عـن زوال أهميـة القـوة العسـكريـة لصـالح القـوة الاقتصـاديـة ، لـكن حـرب الخليـج الثانية أكـدت عـلى أن العنـصـر العسـكـري عـامل محـدد وحـاسـم فـي قـوة الـدولة، وأن الـذي حـدث يعبـر فقـط عـن إعـادة هيـكلـة عنـاصـر القـوة فـي النظـام الـدولـي، فبعـدمـا كـانت الأولـويـة تعـطى للعـامل العسـكري ، أصبـح اليـوم التـركيـز أكثـر عـلى العـامـل الاقتصـادي ، وهـو مـا يعـكس" تـدني منفعـة القـوة العسـكريـة مقـارنـة بالمـرحلـة السـابقـة، فانتـهـاء الحـرب البـاردة أنـهى مركزيـة لعبـة الـردع النووي أو التقـليـدي الكثيـف، فيمـا حصـل صعـود فـي دور القـوة الاقتصـاديـة وهو مـا سمـاه **جوزيف ناي**" IOSEPHE NYE " ممـارسـة النفـوذ دون الحـاجـة للقـوة " NO POWER INFLUENCE "[1] ، وأشـار إليـه الكثيـر من المفكريـن ففـي مؤلفـه الهـام يؤكـد الاقتصـادي **ميشيـل ألبيـر** "MECHEL ALBERT "أن نهـايـة الحـرب البـاردة فتحـت المجـال علـى مصـراعيـه للصـراع بيـن أنمـاط مختلفـة من الـرأسمـاليـة، نفـس الشـيء لاحظـه **بـول كينيـدي**"PAUL KENNEDY" فـي كتـابـه" صعـود وهبـوط القـوى العظمـى "، وكـذا كتـاب **لستـر ثـرو**" LESTER THAROW" " رأس بـرأس : الحـرب الاقتصـاديـة القـادمـة بيـن اليـابـان وأوربـا والولايـات المتـحدة الأمـريكيـة ".

كما نشيـر إلى أن هـذه الاسـتـراتيجية المزدوجة (احتواء الرأسمالية –خلق عدو جـديد) كانت وراء بـروز فكـرة الدولـة الحـاجزة بتعبير" JEAN CHRISTOPHE RUFIN " أو الدولـة المحـوريـة بتعبيـر" **بـول كينيـدي** "والتي هـي دولـة من الجنـوب تقـع عـلى خـط تمـاس مبـاشـر مـع الشمـال(حـالة دول حـوض المتـوسط ، المكسيـك)، لتشكل تخوم" LIMES " الثنـائية الجديدة شمـال–جنـوب ، تكون وظيفة هـذه الدولـة الحـاجـزة أو المحـوريـة ، امتصـاص التـوتـرات القـادمـة من الجنـوب

[1] ناصـف يـوسـف حتـي: أي هيـكل للنظـام الدولـي الجـديـد ، مرجع سـابـق.

وإضعافها، حتى لاتصل إلى قلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور وفقط (الشراكة الأورمتوسطية، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA) ، ويمكن تحديد و تلخيص دور الدولة الحاجزة النظري في كلمة واحدة:ضمان استقرار الشمال ، ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس التخم LIMES تملك شيء لا يقدر بثمن ، ثروة لا تنفذ هي مساهمتها في حفظ أمن الشمال ، وهو الشئ الذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافية، هدفها منع تطور اللاتوازنات (الاقتصادية ، الديمغرافية...) وإضعاف حركيتها كي لاتصل إلى الشمال .

المطلب الثاني: ظواهر الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة .

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي ، تغيرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث دخلنا في مرحلة ما بعد " بروتن وودز "" Bretten Woods" (النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية II)، التي يميزها الاتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى، تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة / الإقليمية .

1 - ديناميكية العولمة / الإقليمية .

المتتبع اليوم للتحولات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي، سيلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة ، وهي ثورة تستند إلى المعرفة، ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات، خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عولمة الأوضاع والأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية، و هو ما انعكس مباشرة على الواقع فديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية، من جهة حركة عولمة تغطي الأسواق لتؤثر على استراتجية المنتجين ، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية، والتي تعكس التنافس الدولي على الأسواق ، فالعولمة والإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة بل العكس، إذ أن المبادلات الدولية تتمحور أصلا حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي و اليابان (أنظر الجدولين1-2) .

جدول1 : حصة بعض التكتلات في التجارة الدولية(1985- 1990) بالنسبة المئوية.

	الصادرات		الواردات	
	1985	1990	1985	1990
أمريكا الشمالية	18.0	16.6	24.1	19.5
- كندا	5.0	3.9	4.3	3.6
- الولايات المتحدة	11.8	11.8	19.1	15.0
- المكسيك	1.2	0.9	0.7	0.9
المجموعة الأوروبية	35.9	42.1	35.1	41.0
- ألمانيا	10.2	12.3	8.4	10.0
- فرنسا	5.6	6.5	5.2	6.8
- بريطانيا	5.6	5.6	5.8	6.5
- إيطاليا	4.4	5.1	4.8	5.3
- هولندا	3.8	5.1	3.4	3.6
اليابان و NPI	16.1	16.5	12.6	14.6
الصين	9.8	8.6	6.9	6.8
- كوريا الجنوبية	1.7	1.8	1.6	2.0
- هون كونغ	1.7	2.5	1.6	2.4
- سنغفورة	1.3	1.6	1.4	1.8
- تايوان	1.2	2.0	1.1	1.6
بقية العالم	30.1	24.8	28.2	24.9
العالم	100	100	100	100

جدول 2 : مصدر واتجاه الاستثمارات الدولية المباشرة (بالنسبة المئوية)

	حسب	المصدر		حسب	الاتجاه	
	1980	1985	1989	1980	1985	1989
العالم						
أمريكاالشمالية	45.9	40.3	32.5	27.8	42.3	45.4
الولايات المتحدة	42.2	35.1	29.0	15.5	29.0	35.1
كندا	3.7	5.1	3.6	10.2	11.0	8.0
المكسيك	.	.	.	1.9	2.3	2.3
المجموعةالأوربية	36.2	34.6	41.9	37.7	28.9	31.5
اليابان	7.3	6.1	12.0	1.5	1.0	0.8
بقية العالم	10.7	19.0	13.6	33.1	27.8	22.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: - Christian Deblock et Dorval Brunelle: Une integration régionale stratégique: Le cas nord americain Etudes internationals , vol XXIV , n° 3 ,septembre93, p 627-628 .

وكل واحد من هذه الأقطار يعمل على تدعيم إنشاء فضاء جهوي مع دول الجوار الجغرافي، يتم فيه المبادلات أكثر مما تنص عليه منظمة التجارة العالمية (OMC) وهذا ما يتيح للدول المنخرطة فيه أفضلية مقارنة بالدول الأخرى .

وحتى نفهم هذه الديناميكية الجديدة، يجب أن نقترب من المفهومين ونشرحهما فالعولمة كما يشير إلى ذلك " **زكي العايدي** " [1] عبارة عن حركة كونية، فيها تعيد المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث المكان و الزمان ، وهذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية (الجغرافيا)، ورمزية (الانتماء لنفس العالم) ومؤقتية (التسارع) . هذا الاقتراب كما نلاحظ يركز على دور التطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي والاتصال والمواصلات ، وهناك اقترا ب آخر يعتبر ظاهرة العولمة نتيجة لمسار طويل لتكامل المبادلات الدولية من قبل الشركات الضخمة وتعود بدايته إلى نهاية القرن 19، وتفسر خاصة بتدويل السوق و الاستثمار والإنتاج والتسيير والتمويل .

[1] Zaki Laidi:Qu'est que la globalisation ? L'annuaire de la lamediteranée, publisud, Paris 1997 p60 .

أما الأستاذ **برهان غليون** فيرى أن العولمة عبارة عن " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة ، والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة (...) يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا "[1] .

وأمام هذا الكم الهائل من التعاريف والنقاشات التي دارت حول هذا المفهوم، يمكن أن نلخصها إلى صنفين :الصنف الأول يرى في العولمة أنها تهديد وخطر على الدولة الأمة ، وصنف ثان يرى أنها تفتح الباب أمام مزايا جديدة .

أما مصطلح الإقليمية فهو يستعمل اليوم للتعبير عن ظاهرة اقتصادية تتمثل في التمركز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا ، أوربا ، جنوب شرق آسيا)، والجانب السياسي لهذه الظاهرة يتمثل في التوجه الجديد الذي أخذ يتبلور لدور الدول الكبرى، التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية ، وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي، لأسباب متعددة :الجوار الجغرافي (قرب المسافة يترجم اقتصاديا بانخفاض تكاليف النقل)، الهاجس الأمني(استثمار دولار في منقطة بعيد ة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية وفقط ، أما استثمار دولار في منطقة الجوار الجغرافي فبالإضافة إلى أنه يحقق أرباحا تجارية، فهو يضمن الاستقرار وبالتالي الأمن)، العامل الثقافي التاريخي.

وهناك مصطلح الإقليمية الإستراتجية الذي" يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف بالاعتماد على الإقليمية الاقتصادية إلى إنشاء علاقات قوة، وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق "[2] ، المحكومة اليوم باقتصاد السوق القائم على مبدأ تحرير التجارة والمبادلات، في ظل تحولات تكنولوجية أعادت طرح مسألة التقسيم الدولي للعمل، حيث تعمق هذا التقسيم على أساس مزيد من التخصص والميزات النسبية ، والتي لم تعد تعني

---

[1] نايف علي عبيد: العولمة والعرب ، المستقبل العربي ، عدد 221 ، 97/7، ص30 .

[2]Christian Deblock et Dorval Brunelle: Une integration regionale strategique: Le cas nord-americain . Etudes internationales, Vol XXIV, n°3 septembre,1993; p597.

الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة فقط ، إذ برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ، تتصل بالقدرة التكنولوجية وتجديدها ،وكذلك مستوى تطور الموارد البشرية ، وتوفر الهياكل القاعدية .

فالعولمة تخترق مسار الإقليمية، الذي يتطور ليشكل لنا ما يعرف بالثلاثية القطبية(TRIADE)، التي تعكس اتجاه الاقتصاد العالمي ليتهيكل عبر نظم إقليمية لكنها في نفس الوقت مفتوحة ومتكاملة في علاقاتها المتبادلة، هذا وفقا لمبادئ وتصورات المنظمة العالمية للتجارة ، والجدل القائم اليوم بين العولمة والإقليمية يقود إلى اعتبار تطور مسار العولمة يدعو إلى تعميق الإقليمية، وهذا يبدو واضحا بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث تضاعفت مشاريع التكامل الإقليمي ، وأكثر من ذلك التجارب التي كانت قائمة اتجهت نحو التوسع والتعميق، للتكيف مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة (توسيع الاتحاد الأوربي، توسيع مجال اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA ...)،التي تقوم على فكرة تحرير المبادلات والمنافسة الاقتصادية، وهي عبارة تخفي في الحقيقة الصراع القائم بين أقطاب الثلاثية من خلال عملية إعادة هيكلة الأسواق ، وهنا نشير أن :

-فكرة الأورمتوسطية تدخل ضمن هذه العملية، ويمكن تحليلها بأنها حركة موازية لما يحدث في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا .

- محاولة الولايات المتحدة عرقلة مسار"ASEAN" بتجمع جهوي آخر،هو تجمع التعاون الاقتصادي الآسيوي في المحيط الهادي"APEC " (Asia- pacific Economic Cooperation) الذي يتشكل من 15 عضوا منها بلدان ASEAN والولايات المتحدة وقوى أخرى آسيوية .

- الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة على اليابان في 1995، عبر الإجراءات الإدارية والتهديد بالعقوبات الاقتصادية (القانون الأمريكي الشهير رقم 301).

- الصراع الأوربي الأمريكي خلال مفاوضات (GATT)حول الملف الزراعي والاستثناء الثقافي .

- الخلاف الأوربي الأمريكي حول قانوني " داماتو" و" هيلمز- بيرتون".

2 - التوزيع غير العادل للثروات في العالم .

كنا أشرنا في المبحث الأول إلى فكرة الإستراتجية المزدوجة "مواجهة الرأسمالية " / "خلق عدو جديد " ، التي نشأت بعد الحرب الباردة

والتي ترجع إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك حلف وارسو ، الأمر الذي أدى إلى اختفاء التهديد الشيوعي، ولإيجاد بديل عنه يشدد الفكر الغربي على أن الجنوب مصدر للخطر والتهديد على الأمن العالمي، بسبب تدني معدلات النمو الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث، والمصحوبة بتنا مي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، وبحسب الخبير الاقتصادي الأمريكي **"جون كينيث جاليت"** فإن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، وأن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منهما النزاعات الخارجية، والتي ستدور معظمها في دول العالم الثالث ،وهو ما كشفه التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة بعنوان : "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي : " الآثار الاجتماعية للعولمة إلى " أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية قذف بالمجتمعات في أتون اضطرابات ونزاعات دموية ،وأن الشركات متعددة الجنسيات الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية أو دولية تملك حاليا ثلث الثروات الإنتاجية العالمية، وإن سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسؤولة عن تفجير ثورات الفقراء في كثير من البلدان النامية"[1] .

والواقع أن دراسة التطور الاقتصادي في العالم خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي يبرز جملة من الحقائق التي لا تقبل الجدل :

- تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من بلدان الشمال، حيث يملك 16 % من سكان العالم في بداية التسعينات 82 % من الثروة العالمية، بينما نجد أن 61% من سكان العالم لا يملكون إلا 5 % من هذه الثروة.

- ازدياد اتساع الهوة بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب خلال هذه الفترة ، فمثلا ازداد الناتج الداخلي الخام في بلدان الشمال بـ 18592 دولار خلال الفترة الممتدة بين 1965 و1990 ، أي بمعدل 833دولار سنويا، بينما نجد أن

---

[1] رمضان عبد الله : تحولات الاقتصاد العالمي:توازنات الثروة والقوة، مجلة قراءات سياسية، السنة الخامسة،العدد الثالث، صيف 95 ، ص83 .

الناتج الداخلي الخام لكل فرد في إفريقيا جنوب الصحراء و في نفس الفترة ارتفع بـ 206 دولار فقط ، أي بمعدل8.5 دولار سنويا لكل شخص.

- يملك أكثر من 4 مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية .

- تقسيم العمل الدولي القائم على التخصص جعل من منطقة الجنوب مجرد ممون بالمواد الأولية الطاقوية ، و سوق استهلاكية واسعة، أكثر من ذلك تشير دراسة مشتركة للبنك الدولي و لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE "، إلى أنه من المتوقع أن تتحسن مداخيل صادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بحوالي 90 إلى 169 مليار دولار في السنة على حساب بلدان العالم الثالث وهذا نتيجة تحرير التجارة العالمية .

والملاحظ أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي هو الأخر نحو تشكل ثنائية شمال/ جنوب، تتميز عن تلك التي عرفتها مرحلة السبعينات بأنها تتجاوز المستوى الاقتصادي لتنتقل إلى المستوى السياسي والاجتماعي وهو ما يسهل تصوير الجنوب على أنه "مجرد مجموعة من البرابرة التي تريد غزو الشمال وتحطيمه"[1].

[1] انظر جون كرستوف روفيير: مرجع سابق، ص19 - 39 .

المطلب الثالث:بروز المتغير الثقافي والاجتماعي بعد الحرب الباردة .

عندما نتكلم عن بروز المتغير الثقافي الاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك أنه كان غائبا أو غير موجود خلال الحرب الباردة ، لكن كل ما في الأمر أنه كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الأيديولوجية بين الكتلتين ، والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية/ رأسمالية، وفسرت على أساسها كل النزاعات.

1- مبررات بروز المقاربة الصراعية الصدامية

الواقع يكشف أن النزاعات تقوم على أ ساس المصالح أكثر مما تقوم على أساس الإيديولوجية، ولكن يجري إخفاء الأولى بالثانية ، غير أن هذا لا يعني التقليل من دور العامل الإيديولوجي في الصراع خلال الحرب الباردة، لكن لا يجب أن تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي (الأمن) ، السوسيواقتصادي(التنمية والاستقرار) .

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية، من أجل ضمان التماسك، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب ، وبين المسيحية والإسلام ، و المأساة في البوسنة و كوسوفو بينت حدة التناقض القائم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية .

إن محاولة إحلال الإسلام محل الشيوعية وجدت من ينظر لها، ويؤسس لها فالمقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها **هانتغتون** وبعض مسؤولي الحلف الأطلسي، تطرح مسألة غياب عدو يمكن أن يؤدي دور الفزاعة التي تضمن تماسك الغرب ،وهو الأمر الذي سعى **برنارد لويس** إلى إيجاده في كتابه " الإسلام والغرب " ، وعقدت من أجله ندوات وملتقيات عديدة، منها تلك التي عقدت في فيفري 1996 ببرلين لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم خلالها التأكيد على وجود شواهد توحي باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب، وهو ذات الأمر الذي أشار إليه فيلسوف المتوسط **برودال** " **F . Braudel** " حيث طرح مصطلح" الحضارة " كخط موجه يسمح

بفهم الواقع المتوسطي وحتى الدولي ، فهو يرى أنه في منطقة المتوسط توجد ثلاث مجموعات ثقافية حضارية، تتدافع في ما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول(الغرب ، الإسلام ، العالم اليوناني)، هذه الثلاثية تشكل حسب **Braudel** دائما أعداء متكاملين " **ennemie complementaire**"[1] ، وهنا نشير إلى مسألة مهمة أشار إليها " **François Burgat** [2] وهي أن الهوية أو الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها إلا بوجود الآخر الذي يخالفها ويناقضها ، وبالتالي فالهوية تمتلك حق وجودها على أساس وجود الآخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض ، فإذا سقط النقيض سقطت معه ، وهو الشئ الذي يدفع الآن الغرب لجعل الإسلام يحل محل الشيوعية .

ونشير إلى أن عملية الإحلال هذه تمت وفقا لثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : بدأ فيها الغرب يعبر عن القلق الناتج عن تراجع الاتحاد السوفياتي، بتعابير " هزيمة الشيوعية " أو " انهيار الشرق " أو " إفلاس الماركسية "، ثم تسلق درجة أخرى بوصفها" انتصار الديمقراطية "، "هيمنة الليبرالية " ،" نهاية التاريخ " ، "انتقام حقوق الإنسان ".

وانطلقت في هذه المرحلة فكرة إعادة التوحيد من ألمانيا، لتمتد إلى كل أوربا وبصورة أعم إلى الشمال وفقا لسيرورة تعميم النظام الغربي .

المرحلة الثانية : اتضح فيها لصانعي القرار بعد مرور نشوة النصر أن هذا التفاؤل سابق لأوانه، فإعادة توحيد الشمال لا تزال تعترضها عقبات، وغير خالية من الأخطار والمفارقات، فمصير الاتحاد السوفياتي السابق والعديد من بلدان أوربا الشرقية غير مؤكد، وانخراطها في طريق الليبرالية مشكوك فيه (انتصار الأحزاب الشيوعية في الانتخابات البرلمانية في عدة دول من أوربا الشرقية والوسطى)، فضلا عن ذلك انتصار الليبرالية لا يلغي المنافسة الاقتصادية وتضارب المصالح ولا يلغي كذلك التعارضات القومية والاثنية والدينية وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة .

---

[1] : انظر Daniel. j.Grange : la méditerranée . berceau ou frontière ? : relations internationals n°87 automne , 1996 pp 247-248 .

[2] François Burgat: Islam importé ,Islam exporté ; L'annuaire de la mediterrenée, publisud , Paris 1997 pp 243 - 252

المرحلةالثالثة: البحث عن تعويض الخطر الأحمر بخطر جديد يضمن وجود وتشكل كتلة مزدوجة .

إن توحيدا حقيقيا للشمال أمر ممكن ، عن طريق تحديد قيمه بعكسها ، بما يناقضها أو يهددها، وهنا تمت عملية التصور الكثيف للخطر، فهو الجنوب وهو الخطر الإسلامي، وهو القنبلة النووية الإسلامية، أو هو الإرهاب ، حتى مشروع الشراكة الأورمتوسطية تم توظيفه في هذا الاتجاه ، بداية من التسمية فهو أورمتوسطي وليس أوربي – عربي ، أو متوسطي فقط ، فهو يثبت لطرف هويته وانتمائه الأوربي ، وينفي عن الطرف الثاني العربي الإسلامي هويته ،ثم مرورا بتاريخ ومكان انعقاده : حيث ذكر مانويل مارن " Mannuel Marin " المفوض الأوربي المكلف بالسياسة المتوسطية في كلمته في ندوة برشلونة الأب" Urbain II " ، الذي دعا يوم 27 نوفمبر 1095 م (يوم انعقاد ندوة برشلونة يمثل الذكرى 900 لهذه الدعوة) الملوك المسيحيين لفتح الأرض المقدسة وتحريرها"[1] ، و هذه الدعوة تمت انطلاقا من مدينة برشلونة ، ولهذا الغرض بالذات تم اختيارها، كما أشار إلى ذلك حاكم مقاطعة كتالونيا لأنها كانت المدينة التي انطلقت منها الحملات الصليبية قبل عدة قرون بدعوة من الفاتيكان آنذاك .

وبعد تسعة قرون لنا الحق أن نتساءل: هل أن عقلية الحروب الصليبية زالت وانتهت،أو أنها أخذت تتمظهر في أشكال وأطر جديدة ؟ إن استقرار أكثر من تسعة ملايين مسلم في أوربا يطرح مشكلة الاغتراب، وعدم الانسجام، مما يجعلهم قابلين للتسييس من قبل حركات إسلامية، وهو ما يطرح مسألة الهوية التي أشرنا إليه سابقا في شمال وجنوب المتوسط على حد سواء، فالمطروح في الشمال اليوم هو مفاهيم الأصيل والدخيل، ومسائل الاندماج و الاستيعاب والمواطنة، وهي مسائل تثير حساسيات اتجاه انتقاء الهوية الأوربية، فالإسلام اليوم أصبح واقعا قائما في أوربا يعمل على الإدماج الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر شكلا من أشكال التكوين عن طريق التأكيد على الخصوصيات التي تفصله عن المجتمع المهيمن.

---

[1] Bichara Khader : Le partenariat euroméditerraneen apres la conference de Barcelone , L'harmattan , Paris 1997 . p14 .

إن الأوهام الثقافية إلى عرفتها روما بعد هزيمة قرطاجة مشابهة للأوهام التي تترسخ اليوم محل المواجهة بين الشرق والغرب، مواجهة يسودها التعارض بين الشمال والجنوب، ففي عام 146 قبل الميلاد أحرقت الفيالق الرومانية قرطاجة، و بذلك فقدت روما آخر عدو في وسعه منافستها، ومثلما فعلت روما بعد دمار قرطاجة حين اخترعت عدو جديد، هو " هؤلاء البرابرة المحرومين من الحضارة ، ومن الواجب أن نحملها إليهم، أو أن نقاتلهم إذا حاولوا تهديدنا "[1]، وبذلك اخترعت كتلة مزدوجة هي الإمبراطورية / البرابرة، يفعل الغرب نفس الشيء بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، ويخترع كتلة مزدوجة شمال/ جنوب أو الغرب / الإسلام .

2- قاعدة تعميم النموذج .

إن طبيعة العالم، وتشعب مشاكله، وغزارة ثقافاته وتنوعها ، قد أحبطت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد (نهاية التاريخ)، من ذلك أن أزمة القوميات التي اندلعت في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، والحرب في البوسنة وكوسوفو، وما أثارته من انقسامات بين الدول الكبرى، قد بددت وهما مزدوجا، فالحديث عن نظام دولي جديد قائم على أساس حقوق الإنسان وهم، والكلام عن سياسة خارجية وأمنية أوربية مشتركة (PESC) وهم آخر، وهو ما دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوربي إلى اعتبار أن قيام مشروع اقتصادي وسياسي وحده الكفيل بحماية القارة الأوربية من الخطرين الأساسيين اللذين يلوحان بوضوح في الأفق، وهما القوميات من جهة، والإسلام من جهة أخرى .

هذه الملاحظة التي أوردها المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوربي تقودنا للتوقف قليلا عند قاعدة تعميم النموذج ،التي يراد بها إقامة نظم متشابهة في الاقتصاد والسياسة ونمط الحياة وأنظمة السلوك، حيث يستعاض عن المجتمع بمفهوم السوق، وعن الإنسان المنتج بمفهوم الإنسان المستهلك، وهو الشيء الذي نلاحظه، حيث أخذ اقتصاد السوق يفرض نفسه يوما بعد يوم كنموذج عالمي مرجعي من جهة،و تطور جديد لتقسيم العمل الدولي على أساس تحول الجنوب إلى ممول بالمواد

---

[1] جون كريستوف روفين: مرجع سابق ، ص 42 .

الأولية، وسوق استهلاكية لمنتوجات الشمال (منطق التبادل الحر) من جهة أخرى، إن اقتصاد السوق يتجه نحو تقليص قيمة الكائنات والأشياء إلى قيمها النقدية، ويقترح فكرة الثراء هو المقياس الأخير لنجاح الإنسان والمجتمعات، ويفرض هيمنة المادة على الروح .

هذا على المستوى الاقتصادي أما على المستوى السياسي فيجرى الترويج لفكرة الديمقراطية القائمة على أساس الحريات الفردية كخيار لضمان الاستقرار والتنمية، وهنا نتساءل هل يمكن أن تتم عملية استنساخ ونقل هذا النموذج لينطبق على الحقائق الاجتماعية والإنسانية المعقدة والمتنوعة عبر العالم بصفة عامة وعلى العالم العربي الإسلامي بصفة خاصة ؟

إن من يعتقد بإمكانية ذلك ، مثله مثل من يصدق حكاية أصل تسمية قارة أوربا فهناك إشارة ممتعة مع أنها أسطورية ترجع إلى الخرافات، تشير إلى أن كلمة أوربا ترجع إلى خرافة تقول " أن أوربا كانت أميرة فينيقية أو لبنانية جميلة، اختطفها الإله زيوس وهو متنكر في شكل ثور، وأخذها إلى جزيرة كريت،فلحق بهما شقيق أوربا كاموس لكي يبحث عن أختـه، فغرقت به السفينة فوجد نفسه في اليونان، فأطلق عليها اسم شقيقته أوربا، ثم اتسعت تلك التسمية شيئا فشيئا لتشمل كامل القارة، وتشير الخرافة أن والد أوربا هو أجنيور أمير صور ، ووالدتها هي ليبيا "[1] .

[1] نادر محمد عزيزة: العلاقات العربية الأوربية: حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس 1992 ، ص 83-84 .

شـــكل1 : تـــوزيع الثـــروة العالميـــة

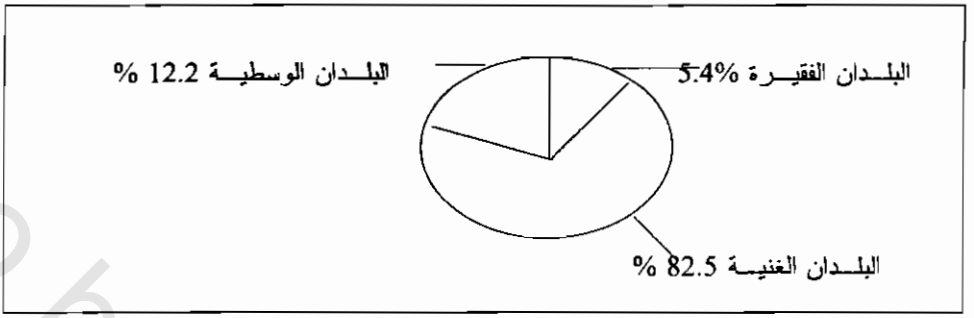

شـــكل2: توزيـــع الثـــروة العـــالميـــة

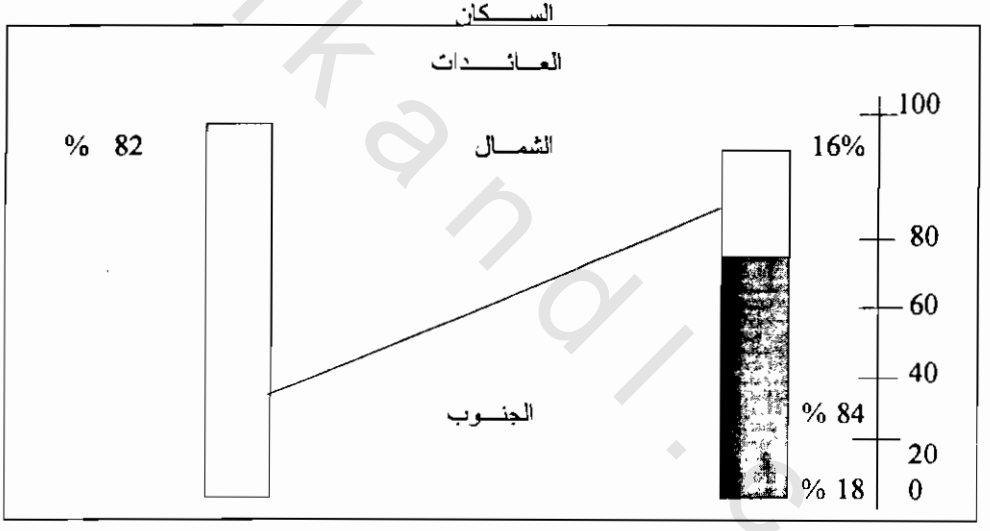

المصـــدر : Abdelhamid Brahimi :Justice Sociale et Développement en économie Islamique(Paris : Pensée universelle , [1993 ?]),P 196

obeikandl.com

المبحث الثاني:المعطيات الجديدة في حوض المتوسط بعد الحرب الباردة:

يمثل المتوسط سيسموغراف "Sismographe " (جهاز قياس الزلازل) حقيقي للنظام الدولي، حيث تأثرت منطقة المتوسط بصفة مباشرة بالزلزال الذي هز النظام الدولي في برلين (89)، ثم انتقل إلى موسكو، لينتشر فيما بعد في كل أطراف النظام الدولي، بل أكثر من ذلك المتوسط كان ميدانا مباشرا و ما يزال لتجليات النظام الدولي . فبعد ما كانت منطقة المتوسط (بالضبط اليونان وتركيا) المكان الأول لتطبيق استرتيجية الاحتواء (مبدأ ترومان) سنة 1947 ، المتوسط في بداية التسعينات هو موضع إعلان وتجريب النظام الدولي الجديد (حرب الخليج و الترتيبات التي أعقبتها) .

فبعد سنوات من نهاية الاتحاد السوفياتي، نلاحظ أن المتوسط هو أهم المناطق تأثرا بانعكاسات نهاية نظام الثنائية القطبية، فنحن نعيش إعادة تركيب الوضع الجيوستراتيجي في المتوسط (الصراع العربي الإسرائيلي، الوضع في منطقة البلقان، الأزمة في الجزائر، توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق).

" فهل سنشهد الانبثاق المدوي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في نهاية القرن العشرين، إن مجموعة من الكتاب يرون ذلك ممكنا، ولكنهم يشبهونه غالبا بقيام عاصفة لا يمكن التنبؤ بنتائجها، ذلك أن البحر الأبيض المتوسط يبدو كأنه تهديد ، أو بحر غير مستقر، أو بحر متاعب ،أو باختصار بحر مر"[1] ، وهذا راجع لاعتبارات التفجر المجتمعة في هذه المنطقة: الانفجار الديمغرافي،الأصولية،اليمين المتطرف، الإرهاب، الهجرة ، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه ... الخ.

إن المتوسط اليوم يطرح أسئلة أكثر تعقيدا من السابق، ألخصها في ما يلي :

أليس من الخيال التكلم عن حوض المتوسط وكأنه منطقة متماثلة لها نفس المشاكل ؟ وهل هناك مصالح مشتركة لكل المنطقة في ظل استمرارية عملية تهويد فلسطين ؟ كيف نقيم ونأخذ في الحسبان المخاطر

---

[1] بشارة خضر في: ميشال كابرون: أوربا في مواجهة الجنوب، ترجمة: أديب نعمة، دار الفارابي، بيروت 1992، ص93- 94 .

القائمة في المتوسط تقييما موضوعيا بعيدا عن محاولات التهويل التي تريد تصوير جنوب المتوسط على أنه مصدر الأخطار والتهديدات .

المطلب الأول: تطور عملية التكامل في أوربا

تعتبر عملية التكامل في أوربا واحدة من أهم التطورات التي طبعت المنتصف الثاني للقرن العشرين، حيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، وبعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، وهذا بالرغم من الخراب والدمار الذي لحقا بها خلال الحرب العالمية الثانية .

بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، دخل البناء الأوربي في مرحلة متقدمة جدا من عملية الاندماج، وهو ما خلق انعكاسات متعددة الأبعاد (القدرة على المنافسة: سياسيا، اقتصاديا، إستراتيجيا)، خاصة على دول الجوار الجغرافي (الدول المتوسطية ، دول أوربا الشرقية والوسطى).

وحتى نفهم طبيعة هذه العملية وانعكاساتها، نعود قليلا للوراء لنلخص المعطيات الكبرى التي قطعها البناء الأوربي في ثلاثة مراحل .

1 - المرحلة الأولى: وهي مرحلة انتقالية (1958- 1969) ، تميزت بتحرير المبادلات البينية، رفع الحواجز الجمركية، والانتقال من منطقة التبادل الحر إلى الاتحاد الجمركي، ثم إنشاء التعريفة الجمركية المشتركة (TEC في 1 جويلية 1968) .

وفي هذه المرحلة اقتنعت الدول الست الأعضاء بتبني أول سياسة أوربية مشتركة (السياسة الفلاحية المشتركة PAC ابتداء من 1962) .

2 - المرحلة الثانية: النضج والتوسيع (1970 - 1986): تميزت بالاتفاق نهائيا سنة 1970 على الموارد المتنوعة للميزانية المشتركة بين الدول الست الأعضاء ، وهو ما دعم نجاح الخطوات الأولى للاندماج الأوربي، وشكل حاجزا قويا للدول الأوربية غير الأعضاء للانضمام إلى المجموعة، فجاء التوسيع الأول للسوق الأوربية المشتركة في 1972 (بريطانيا، ارلندا، الدانمارك)، الذي تم في ظروف صعبة، حيث كان يجب على أوربا مواجهة الصدمات والاضطرابات التي مست الاقتصاد العالمي، خلال عشرية السبعينات .

ثم توسعت السوق الأوربية المشتركة مرة أخرى لثلاثة دول من جنوب أوربا(اليونان79 ، إسبانيا والبرتغال 1986)، وكان لعملية التوسيع هذه دور كبير في مساعدة الدول الثلاثة في عملية التحول الديمقراطي .

3 - المرحلة الثالثة: الانتقال إلى مرحلة متقدمة من الاندماج (1986 - 1992). حققت السوق الأوربية المشتركة (C E E) تقدما ملحوظا نحو بناء الاتحاد الأوربي، بفضل مبادرات الثنائي **فرانسوا متران وهلموت كول**، وكذا اقتراحات **جاك دولور**، حيث سمح العقد الوحيد(**Acte unique** فيفري86) بدعم موقع وقدرة المفوضية والبرلمان الأوربيين، وفتح المجال لبناء السوق الوحيد ابتداء من جانفي 1993، كما سجلت تطورات مهمة في هذه المرحلة في مجال التنسيق في السياسات الأمنية (اتفاقية شينغن **Scheingen** ، تطوير اتحاد أوربا الغربية **UEO**). هذه التطورات سمحت للاتحاد الأوربي بأن يصبح قطبا اقتصاديا كبيرا ، لكنه ما يزال ضعيفا سياسيا وعسكريا، وقد تجلى هذا واضحا خلال مأساة البوسنة والهرسك، حيث فشلت الترتيبات التي وضعها الاتحاد الأوربي من أجل بناء سياسة خارجية و دفاعية مشتركة (**PESC**). وجاء التوسيع الثالث في جانفي 1995 (فلندا ،النمسا، السويد) ليطرح بحدة ضرورة تكيف الاتحاد الأوربي مع الواقع الجديد، من خلال عملية مزدوجة (التعميق / التوسيع)، والتي أثارت الكثير من النقاشات توجت باتفاقية جديد (اتفاقية **أمستردام**)حيث " وقع رؤساء دول و حكومات خمسة عشرة دولة من الاتحاد الأوربي في 16-17 جوان1997على اتفاقية جديدة،أعطت البناء الأوربي هوية جديدة، تساهم في توسعيه نحو الشرق و الجنوب، كما تسمح لأوربا بإسماع صوتها في المحافل الدولية، بشكل أفضل "[1]. والواقع أن اتفاقية أمستردام جاءت لاعتباريين أساسيين :

1- اعتبار سياسي إستراتجي: حاجة أوربا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز السياسي الذي لازمها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي(حرب الخليج، البوسنة ، ألبانيا ...).

2- اعتبار اقتصادي: لتحضير أوربا لمنافسة اقتصادية كبرى مع أمريكا الشمالية واليابان خلال الألفية المقبلة .

---

[1] L'Europe sans frontières.Jaques Santer:un nouveau traité pour l'Europe- Juillet- Aout 97.

ومن هذا المنظور يمكننا أن نخلص إلى أن اتفاقية ماستريخت ما هي في الواقع إلا تدعيم وتأكيد لما جاءت به اتفاقية ماستريخت(فيفري 1992)، والتي ركزت على أربعة نقاط.

1- توحيد المواقف في المجال الدبلوماسي و الإستراتيجي (PESC)

2- الوحدة النقدية و الاقتصادية و خلق العملة الموحدة .

3- تدعيم مؤسسات الاتحاد(صلاحيات أوسع للبرلمان، مبدأ الاستطراد **Subsidiarité**).

4- التنسيق لمواجهة مشاكل الأمن و الهجرة.

obeikandl.com

و هنا يمكن الإشارة أنه في عام 1993 عقدت المجموعة الأوربية – التي غيرت اسمها إلى الاتحاد الأوربي – مع دول وسط وشرق أوربا ما يسمى باتفاق أوربا، والذي بدأت على أساسه عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1998. وتتمثل شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي في وجود نظام ديمقراطي يقوم على سيادة القانون، والحفاظ على حقوق الإنسان وكذلك الاحترام والحماية الشاملة للأقليات. ومن المهم أيضا – علاوة على ذلك- أن يكون لدى الدولة اقتصاد سوق فعال وقادر على الصمود في مواجهة ضغط المنافسة داخل الاتحاد. كما ينتظر من تلك الدول أيضاً أن تكون قادرة على قبول الالتزامات والأهداف المترتبة على الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي ــ بما في ذلك تبني قانون الاتحاد، الذي يتضمن حوالي 80000 صفحة من اللوائح القانونية.

اختتمت في لقاء قمة كوبنهاغن لرؤساء الدول والحكومات الأوربية – المجلس الأوربي- بتاريخ 13 ديسمبر 2002 المفاوضات حول انضمام عشر دول للاتحاد، ووافق المجلس على انضمام الدول العشر وهي: استونيا، لتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، التشيك، هنغاريا، وقبرص. وفي أثينا، وقّع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي البالغ عددهم خمسة عشر، ورؤساء الدول العشر المنضمة على الاتفاقيات في 16 أفريل 2003 .وبعد عملية التصديق على اتفاقيات الانضمام في كل الدول الأعضاء في الاتحاد وفي الدول المنضمة، إضافة إلى الاستفتاءات التي أجريت في الدول المنضمة، انضمت في الأول من ماي من عام 2004 الدول الثمانية من وسط وشرق أوروبا وكذلك الجزء اليوناني من قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أنهى هذا الحدث التاريخي انقساما دام قرونا طويلة. فأوروبا التي أعيد توحيدها تعني قارة أكثر قوة وديمقراطية و استقرار ذات سوق مشتركة ستعود بالنفع الاقتصادي على جميع مواطني الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم أربعمائة وخمسين مليونا. دعمت ألمانيا بقوة مفاوضات التوسع منذ بدايتها، و كانت لها مصلحة خاصة في توسيع الاتحاد الأوربي، بصفتها جارة لبولندا والتشيك، وكونها أهم شريك تجاري للدول المنضمة. وتبلغ حصة معاملات التجارة الخارجية الألمانية مع الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي نسبة 9% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الألمانية.يشترط توسيع الاتحاد الأوربي تغيرات في هياكله القائمة حتى الآن، وقد قام الاتحاد بصدد هذه المهمة الصعبة بخطوات تقدمية في سياسته الزراعية والبنيوية، وفي ميزانيته ومؤسساته.

إن نجاح تجربة التكامل في أوربا جعلت من الاتحاد الأوربي قوة جذب هائلة في محيطه نحو الشرق و الجنوب، غير أننا نتساءل عن إمكانية اعتبار أن بناء أوربا الموحدة يمكن أن يتحول إلى أداة عمل مساعدة لمشروع إعادة تنظيم العلاقات الأورمتوسطية ؟ خلافا للمظاهر ودون أن ننساق وراء الخطاب الإعلامي، يمكننا رصد علامات غير مشجعة من داخل أوربا نفسها ، حيث تطرح مسألة الوزن النسبي لبلدان أوربا الجنوبية في ظل مشروع التوسيع نحو الشرق، الذي يحظى باهتمام وأولوية الاتحاد الأوربي على حساب دول الجنوب ، والأكيد أن توسيع من هذا الشكل سيجعل الثقل السياسي في صنع و اتخاذ القرار للدول الأوربية المتوسطية في اتحاد أوربي جديد، يضعف و يتقلص لصالح دول الشمال، وبصفة خاصة لصالح ألمانيا، وهو ما يعمق من الشكوك القائمة حول الدور الألماني داخل أوربا الموحدة ، فألمانيا بالأمس هي مجرد جناح شرقي للحلف الأطلسي، وهي كذلك جناح شرقي للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي أخيرا جناح شرقي لاندماج اقتصادي إقليمي (الاتحاد الأوربي)، أما ألمانيا اليوم فهي قلب أوربا ألمانيا الموحدة أعادت اكتشاف جغرافيتها التي تمنحها مركز جيوسياسي و جيواقتصادي داخل أوربا .

ألمانيا اليوم تدفع بقوة الاتحاد الأوربي نحو الشرق، بدعوى أنه ليس من مصلحة ألمانيا أن تتحول من جديد إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين ، أوربا الغربية الغنية المستقرة من جهة وأوربا الشرقية و الوسطى التي تعيش فوضى اقتصادية، ولا استقرار سياسي من جهة أخرى. وهي بذلك تضع حدا لـ " دبلوماسية دفتر الشيكات **diplomatic du carnet de cheques** حسب تعبير وزير الخارجية الألماني الأسبق "**جنشر**"، التي طالما قامت بها، حيث كان دورها خلال الحرب الباردة يقتصر فقط على دفع تكاليف المواجهة شرق /غرب ، يضاف لما سبق أن أوربا الوسطى والشرقية تشكل بالفعل منافسا لجنوب المتوسط على مستويين:

- مستوى اليد العاملة فهي تملك يد عاملة مؤهلة أحسن من اليد العاملة في جنوب المتوسط .
- مستوى الاستثمارات فهناك إمكانيات كبيرة راجعة إلى وجود قاعدة صناعية متينة، بنى تحتية منظمة، تجارب صناعية إنتاجية.

إذن كما رأينا أن أوربا نفسها تعرف اضطرابات داخلية منذ 1990 ، فإعادة توحيد ألمانيا وتطور البناء الأوربي ينقل حدود الغرب والحلف الأطلسي حتى الحدود الروسية ، وهو ما يعني التعامل مباشرة مع المشاكل التي ترتبت عن نهاية الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، ودعم عملية التحول في روسيا خاصة في شقها الاقتصادي . وحسب الأستاذ " **كورت غستايفر**"[1] مدير برنامج الدراسات الإستراتيجية والأمن الدولي في معهد الدراسات الدولية في جنيف فإن أوربا تواجه العديد من الصعوبات هي :

1- إن أوربا لم تعد منقسمة إلا أنها ليست متحدة بالشكل المنشود ، إذ تفتقر إلى قاسم مشترك يمكن أن تقيم عليه توجهاتها السياسية في المستقبل.

2- إن مستقبل أوربا ما يزال يحمل تساؤلات و قضايا عالقة رئيسية مثل : روسيا ، رابطة الدول المستقلة، أوربا الوسطى والشرقية ، منطقة البلقان ، منطقة البحر المتوسط ، الوجود الأمريكي في أوربا وانعكاساته على طبيعة العلاقات الأورأمريكية، ألمانيا الأوربية أم أوربا الألمانية، ويعتقد كورت غستايفر أن مهمة الاتحاد الأوربي في السنوات القادمة تكون ذات وجهين :

- محاولة تلطيف الأجواء في منطقة الجوار خصوصا بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا .

- تنفيذ سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه منطقة البحر المتوسط كما تقرر في برشلونة، غير أن هذا يبدو صعبا في ظل المفارقات التي طغت على السطح بعد انتهاء الحرب الباردة بين دول الاتحاد ، حيث جعلت التحولات السياسية التي شهدتها دول أوربا الوسطى والشرقية من المنطقة من جديد فضاء سياسيا جذابا للقوى السياسية للعودة إلى سياستها التقليدية، في محاولة مد نفوذها بواسطة الشركات بدل الدبابات ، وقد ظهر هذا بشكل واضح خلال قمة " كان " "Canne" حول تخصيص المساعدات ، حيث بدا الخلاف واضحا بين فرنسا وألمانيا حول الغلاف المالي المخصص لكل من منطقتي شرق أوربا وحوض المتوسط .

تنفيذ سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه منطقة المتوسط كما تقرر في برشلونة، يستدعي الكثير من الجهد، إذ أن اقتصاديات دول جنوب

---

[1] البعد العربي الأوربي بعد مرور عام على مؤتمر برشلونة:المنتدى،العدد134 نوفمبر1996، ص16 -12 .

المتوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات : التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال (استثمارات ، هبات ، مساعدات ، تحويلات المهاجرين ، قروض ..)، أكثر من ذلك إن هذا الارتباط يزداد تعمقا يوما بعد يوم ، وهذا يجرنا للقول أن كل ما يجري في أوربا سينعكس آليا على دول جنوب المتوسط سواء بالإيجاب أو بالسلب،حتى أن " Isabelle Bensidoun "و" Agnès Chevalliers " توصلتا في دراستهما الأخيرة لحقيقة مفادها أن : " العلاقات الأورمتوسطية ومستقبل الدول المتوسطية مرتبطة بالطريقة التي ستواجه بها أوربا تحديات التكامل والعولمة (...) الجوار الجغرافي والاندماج التجاري الكبير يجعلان النمو الاقتصادي مرتبط بعلاقاتها(أوربا) الخارجية الرئيسية فركود طويل في أوربا يمكن أن يشكل قيودا لا يمكن تجاوزها على الانفتاح المتوسطي"[1] . وأضرب مثالا واحدا على هذا من خلال حجم الاستثمارات الأوربية وعلاقتها بالتنمية في جنوب المتوسط . فأوربا تحتل المكانة الأولى في نشر واستقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة،" حصصها من الاستثمارات الأجنبية في العالم انتقلت من أقل من 50 % في بداية الثمانينات، إلى أكثر من 55 % في منتصف السبعينات، أما حصتها في استقبال الاستثمارات فتطورت في نفس الفترة من 33 % إلى 35 % وهذا يعني أن النمو في الاستثمارات الأوربية يتوجه أكثر فأكثر نحو الاستثمار داخل أوربا نفسها، فبناء السوق الوحيد أدى إلى نمو التجارة وأوربة الاستثمارات، فمثلا بالنسبة لفرنسا نسبة توجيه الاستثمارات المباشرة الخارجية نحو أوربا انتقل من 23.5 % في بداية الثمانينات إلى 60 % اليوم ، و هذا بالطبع على حساب الدول المتوسطية، التي كانت أول المتضررين باستقبالها 5.5 % من الاستثمارات فقط مقابل24 % في السابق "[2].

في الأخير نشير إلى أن أوربا اليوم تعيش مرحلة هامة في تاريخها المعاصر، فهي بصدد إكمال بناء البيت المشترك الأوربي الذي كان ناقصا في جانبه السياسي، ولعل من مظاهر اكتماله

---

[1] Isabelle Bensidoun et Agnès Chevalliers : Europe-Mediterranée , le pari de l'ouverture Economica, Paris 1995.pp 130-137 .

[2] Bertrand Bellon et Ridha Gouia : investissements directs et avantages; « construits » ; Maghreb Machrek ; n° hors serie , dee 97 pp 53-63

الآن بعث العملة الموحدة الأورو منذ جانفي 1999، والأوربيون أنفسهم يدركون هذا، فحسب وزير خارجية ألمانيا " كلاوس كينكل " فإن استكمال البناء الاقتصادي المالي، ووضع الأورو في السوق، هو الرد الإستراتيجي الأوربي على العولمة ، فبدون الأورو لايمكن للأوربيين الوقوف في وجه الدولار والين"[1].

ما بعد 89 ، أعاد تعريف الرهانات الجيوستراتيجية في المنطقة، فنهاية نظام الأحلاف العسكرية ترك مكانه لتشكل ثلاثة أقطاب اقتصادية تجارية متنافسة ، فبالنسبة لأوربا تمثل أوربا الشرقية وحوض المتوسط الفضاء الذي ستبني فيه قطبها ، وهذا و فق ديناميكية العولمة / الإقليمية ، هذا من الناحية الجيواقتصادية ، أما من الناحية الجيوسياسية فإن الوحدة الألمانية فتحت الطريق لعملية توحيد أوسع لأوربا من خلال الاتحاد الأوربي .

غير أن انفجار يوغسلافيا خلق شكوكا حول مستقبل البلقان، وكل شمال شرق المتوسط حتى تركيا ، وهذا لأن الرهان المتوسطي بالنسبة لأوربا يدخل في إطار إعادة تنظيم محيطها ، حيث يشكل حوض المتوسط فضاء لإعادة التوازن الأوربي نحو الجنوب موازاة مع الشرق.

المطلب الثاني: الوضع في جنوب المتوسط بعد الحرب الباردة

استقبلت منطقة جنوب المتوسط القرن الواحد والعشرين في ظروف تاريخية واقتصادية صعبة ، فديناميكية العولمة / الإقليمية تفتح الحدود ، و تخترق أكثر المجالات ، وتدفع في نفس الوقت لإنشاء هويات اقتصادية إقليمية جديدة محكومة بمنطق التنافس. إن منطقة جنوب المتوسط تمر اليوم بمرحلة مهمة في تاريخها، مجموعة من المبادرات والمشاريع الدولية موجهة نحو هذه المنطقة، وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار (الشرق أوسطية ومسار مدريد ، المتوسطية وندوة برشلونة)، في الوقت نفسه تواجه المنطقة مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الاجتماعية، والاقتصادية أو البيئة أو الهجرة غير الشرعية، انتشار الأسلحة ، النزاعات الداخلية، تصاعد التطرف ...إلخ، تحديات قد تنعكس على الأسس والمصالح القائمة في المنطقة. وهناك اليوم إحساس في دول جنوب المتوسط ترتب عن نهاية الثنائية القطبية

[1] Klaus Kinkel:L'Agenda européene à l'horizon 2000;politique étrangère,n^0 3 , 1996, 61ème Année .

بأنها تركت تواجه مصيرها بمفردها، فعليها أن تحل جبال من المشاكل التي تراكمت طوال الفترة السابقة:

1- تحويل حركات الرفض إلى معارضة سياسية.

2- الحفاظ على الوحدة الترابية .

3- التعامل مع مشكل الأقليات .

4- دخول اقتصاد السوق وإنجاح التجربة الديمقراطية.

وهذه في الحقيقة تحديات ضخمة، يصعب على هذه الدول في هذا الوقت مواجهتها بمفردها، وعلى حد تعبير الأستاذ **خضر بشارة** :" لم تتأخر هذه الدول في اكتشاف حقيقة أولية، هي أنه ليس في استطاعة بلد ما أصبح أكثر ديموقراطية 10 مرات من السابق في زمن أقل 10 مرات من الوقت المطلوب أن يتطور10 مرات أسرع من الوقت اللازم، وهذا لأن التنمية والديمقراطية لا تستورد على طريقة المفتاح في اليد"[1] .

بالإضافة لما سبق، دول جنوب الحوض تعيش مشاكل كبيرة ومترابطة: الانفجار السكاني حيث يسبق النمو الديموغرافي دائما التنمية الاقتصادية، ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل كل آفاق الاستثمار والتنمية، وكذا اللاستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب، فالخلاف التقليدي التركي اليوناني أثر على العلاقات التركية الأوربية، والاضطرابات في منطقة البلقان ألقت بظلالها على كامل المنطقة ، ومسألة الشرعية حاليا هي المحرك الأول للاستقرار في المنطقة (فتطور الوضعية في الجزائر تابعتها مختلف العواصم باهتمام كبير، خوفا من امتدادها وانتشارها وفق نظرية "الدومينو" *) .

بداية التسعينات طرحت إشكال مزدوج على دول جنوب المتوسط، إشكال يطرح العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة، وعلاقتهما

---

[1] Bichara khader : Op . Cit, p18

* يمكن إرجاع جذور نظرية الدومينو إلى عهد إدارة الرئيس **ترومان Truman**، وذلك لمواجهة الحقائق المعقدة للمجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولعل مشكلتي كوريا والفيتنام من أكثر الحالات إقناعا على تطبيق منطق الدومينو من قبل صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وقد طرح **Jerome Slater** أربعة مكونات لنظرية الدومينو: 1- التصور بأن جميع الثورات تشكل تهديدات خارجية للولايات المتحدة 2- وجود روابط قوية بين جميع الثورات داخل الدولة الواحدة وإمكانية وقوعها في دول أخرى 3- نتيجة لهذه الروابط الوثيقة فإن الولايات المتحدة يجب أن تتحرك بسرعة 4- في حالة سقوط إحدى الدول فإن ذلك سيؤدي إلى سقوط بقية دول المنطقة، وربما أبعد من ذلك .

بالاستقرار من جهة أخرى ، في شكل علاقة خطية، فهل الديمقراطية تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والتنمية ؟ أو العكس أي التنمية تضمن الاستقرار الذي يمهد للدخول في التجربة الديمقراطية ؟.

الواقع أن إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي معقدة جدا في دول جنوب المتوسط ، ففي المراحل الأولى من تأسيس اللعبة الديمقراطية قد تتكون الأحزاب والتكتلات السياسية على أساس الولاءات الدينية أو الإثنية(حالة تركيا، مصر ، إسرائيل، الجزائر، تونس ...)، بما يهدد الوحدة الترابية للدولة، فالديمقراطية قد تؤدي أحيانا في بدايتها إلى تأجيج النزاعات و إثارة اللاستقرار، و بالتالي عجز الدولة عن أداء وظائفها، وهي ظاهرة تجلت بوضوح في الدول التي حاولت الاندماج في عملية الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية التي تشكل طريق إنقاذ وتحول للأنظمة المتأزمة في نفس الوقت تحمل جذور تفسر كيف تحولت وصفة الإصلاحات الديمقراطية إلى سلاح مضاد لاستمرار نفس الفئات المهيمنة في حصد الامتيازات .

إن السياق السياسي الذي تبنت فيه هذه الدول الإصلاحات لمواجهة الأزمة يشكل عامل محدد وهام، يجب التذكير هنا بأن تغيير توجه الاقتصاد التركي سنة 1980 جاء بعد انقلاب عسكري ، وفي تونس انطلاق برنامج التصحيح الهيكلي بدأ مع إبعاد الحبيب بورقيبة وصعود زين العابدين بن علي ، أما في الجزائر فرهانات النظام بعد إدخال التعددية الحزبية، ثم توقيف المسار الانتخابي والدخول في أزمة العنف ، كل هذا بالتأكيد أثر على تقدم وتأخر الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بداية من منتصف سنوات الثمانينات التي كانت صعبة جدا على المستوى الاقتصادي .

مثل كل دول العالم الثالث، دول جنوب حوض المتوسط وجدت نفسها في مواجهة أزمة المديونية وسياسة الاستقرار والتصحيح الهيكلي، وهذا انعكس أولا في شكل تراجع النمو، وحسب الباحث **جورج قرم "Georges corm"**[1] منذ نهاية سنوات 70 الدول غير المصنعة في حوض المتوسط تدفع كل سنة من 5 إلى8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول" **OCDE** "،و بشكل أوضح الضفة الجنوبية تمول الضفة الشمالية في حوض المتوسط، و هو ما أدى

[1] Bernard Ravenel: Mer Commune,Sécurité,Commune confluences Mediterranée.n° 2, Hiver 1992, p34 .

إلى توسع الفارق في الدخل بين أوربا وحوض المتوسط (الفرق في الدخل الفردي بين مصر وفرنسا سنة 89 قدر بـ 20/1) .

بداية سنوات التسعينات كانت مطبوعة بحالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة، وكذا مستقبل العلاقات الأورمتوسطية، مخاطر انتقال العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة، وكذا الآثار المترتبة عليها خاصة في منطقتي البلقان وشمال إفريقيا .

الواقع أن منطقة المتوسط تواجه أربعة عوائق لإنشاء منطقة اقتصادية:

1- تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الاضطراب السوسيوسياسية في العالم وهو مناخ لا يشجع على التكامل والاستثمار .

2- حجم منطقة المتوسط المتواضع(أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوربي) وقدرتها التنافسية الضعيفة .

3- حالة التفكك التي تعيشها المنطقة، فالوقائع القائمة متناقضة بين دول صغيرة وأخرى كبيرة، بين دول متوسطة الثراء ومتوسطة الفقر وفقيرة جدا، وبين دول تملك ثروات طبيعية وأخرى لا .

4- المحورية والانقسام: الظاهرة المشتركة لدول المنطقة هي توجهها الكثيف نحو شريك تقليدي واحد (أوربا) ، إن هذا الاستقطاب هو الذي يجمع دول المنطقة، فدول جنوب و شرق المتوسط عجزت عن خلق تكامل فيما بينها .

هذه العوائق هي التي تشرح الابتعاد المحسوس للاقتصاديات المتوسطية اتجاه التيارات الكبرى للاقتصاد العالمي بعد حركة إعادة التمركز الأوربي نحو الداخل، ثم اتجاه الولايات المتحدة ومنطقة جنوب شرق آسيا.

فالمعطيات المتوفرة تبين بأن حصة دول جنوب المتوسط من الاستثمارات المباشرة الأوربية في الدول النامية تبقى متواضعة جدا .

المطلب الثالث: بروز ثنائية شمال/جنوب في حوض المتوسط

يظهر حوض المتوسط متجانس ومليء بالتناقضات في آن واحد، فمن جهة كتب سماوية تدعو للتسامح والتعايش والحب ومن جهة مقابلة حركات متطرفة ترفض الآخر،كذلك العالمية من جهة والخصوصية من جهة أخرى(الإسلام والمسيحية، أوربا وإفريقيا، الشمال والجنوب، الثراء والفقر). وأتصور أن

هذه الثنائيات المتناقضة مردها أساسا إلى المكانة أو الوضعية التي يحتلها المتوسط ، فحسب " سمير أمين "[1] فإن منطقة المتوسط تشكل المنطقة الأولى في طرف النظام الرأسمالي، وهي الأولى بمعنى أنها المنطقة الوحيدة المتاخمة مباشرة للشمال في الجزء الشرقي من الكرة الأرضية (المكسيك وجزر الكاريبي وحدها لها موقع مماثل في الجزء الغربي من الكرة الأرضية بمحاذاة الولايات المتحدة وكندا)، وبعبارة أخرى تعتبر منطقة حوض المتوسط تخوم حقيقة " Lemes " بين الشمال والجنوب، وجاءت نهاية الحرب الباردة لتكشف هذه الحقيقة بشكل واضح ، وهو ما لاحظه مجموعة من السوسيولوجيين(إدغار موران، ريجي دوبراي ...) حيث سجلوا أن المتوسط تحول إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق"[2] .

مثلا نلاحظ في السنوات الأخيرة تطور خطاب في الغرب حول التهديدات القادمة من الجنوب في الأجهزة الإعلامية والأحزاب السياسية، و بالتالي تشكيل وصناعة رأي عام مقتنع بذلك. وبدون شك فإن هذا الخطاب يرتكز على معطيات حقيقية ومخاطر موضوعية، مثل النمو الديمغرافي، الهجرة، الإرهاب، انتشار الأسلحة ... ولكن في المقابل نؤكد على وجود بعد إيديولوجي يؤدي وظيفة رمزية لإعادة تعريف الهويات الوطنية و الدينية و السياسية، وهو ما أشرنا إليه في ما سبق بالتعريف بالنقيض. حيث استغل واقعا قائما لتوظيفه في تعريف جديد للهوية وللذات ، فالخط الفاصل بين الشمال والجنوب في النظام العالمي وفق التصور الرائج يمر في حوض المتوسط ، لكن الأمر ليس مجرد حدود فاصلة، إنه في حقيقة الأمر انكسار بين منطقة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوربا (القوس اللاتيني)، والتي ترى مستقبلها في إطار الاتحاد الأوربي،و ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية مقسمة، تخضع لحالة تراجع فوضوي ، الواقع الراهن يشير إذن إلى وجود هوة سحيقة، تعبر عن التعارض بين شمال مكتمل العدة ومسيطر، وجنوب ضعيف تابع مسيطر عليه. إن المتوسط يشكل منطقة تخوم ثابتة،

---

[1] سمير أمين: قضايا استراتيجية في المتوسط ، مرجع سابق، ص 14 .

[2] Charles Zorgbibe : La Méditérranée . nouvelle ligne de front ? politique et parlementaire , 97ème Année , n° 980 Nov / Dec 95 . P68

ومحددة بدقة، وهي تظهر كحد طبيعي(ضفتي بحر)،غير أن تكونه حديث العهد، وهو نتاج تطور تاريخي وسياسي، أي أنه حدود بشرية، فقبل 30 سنة كان الجنوب لا يزال موجودا في أوربا (إسبانيا، البرتغال ، المزوجيورنو الإيطاليMezzogiorno)، فبوصفها بلدان هجرة وبؤس وعنف سياسي، كانت تبدو فيها ملامح كثيرة بوصفها من الجنوب (...) ثمة ظاهرتان نقلت موقع هذا التعارض وجعلتاه يزحف إلى أسفل، إلى جانبي البحر المتوسط:

1-الظاهرة الأولى هي البناء الأوربي (انضمام اليونان، إسبانيا،البرتغال).

2-الظاهرة الثانية هي خلع الاستعمار عن إفريقيا الشمالية .

ومن جهة أخرى نلاحظ اليوم أن التخلف أخذ يتمركز في جنوب المتوسط، وبالمقابل تشهد دول الاتحاد الأوربي دخول عهد ما بعد الثورة الصناعية، هذين المشهدين يسيران نحو تقسيم المتوسط إلى عالمين متصارعين، واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية، لها نظام قيم ديمقراطي ليبرالي، في طريقها لتجسيد بناء اقتصادي وسياسي موحد، وآخر في الجنوب تكونه مجموعة من الشعوب الفقيرة(بعض الاستثناءات بفعل النفط)، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية، نزاعات حادة، توترات اجتماعية ، تمزقات داخلية . هذين المشهدين دفعا **جان كريستوف روفين** إلى القول بأنه لايوجد مكان آخر في العالم فيه التعارض بين الشمال والجنوب حاد و قريب كما في المتوسط.

المتوسط اليوم إذن أضحى منطقة التوترات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، أخطر من ذلك المتوسط اليوم عبارة عن هوة، بدل من أن يكون جسرا بين الشمال والجنوب ، لقد أصبح المتوسط جدار برلين جديد بين لشمال والجنوب،جدار يظهر في أشكال مختلفة نجملها في أربعة نقاط هي :

1- الجدار الثقافي: ففي غياب فهم صحيح و مقبول للثقافات و الحضارات، والتركيز على بروز التيار الإسلامي في الجنوب، و صعود التيارات اليمينية المتطرفة في الشمال، يبدو الجدار الثقافي كبيرا ومتينا.

يوما بعد يوم الذي يطالع الصحف، و يسمع الخطابات، و يقرأ التقارير، يكتشف أن أوربا تتعامل مع العالم العربي الإسلامي على أساس أنه عدو وليس شريك، يطرح مشاكل و لا يقدم مزايا .

2- الجدار الاقتصادي: فالمتوسط اليوم يمثل انكسارا ، حيث الفوارق في التنمية و في مستوى المعيشة بين الضفة الشمالية و الجنوبية تبقى

عميقة، و تتجه نحو التوسع أكثر... في وضع فيه دخل الفرد في أوربا حوالي 18000 دولار مقابل 700دولار في الجنوب، لا يمكن و صفه إلا بغير العادل، ويتطلب أكثر من أي وقت مضى دعم اقتصاديات دول جنوب الحوض، و دمجها في الاقتصاد العالمي (أنظر الجدول 3).

3- الجدار الديمغرافي: تشير الإحصائيات أنه في سنة 2025 الضفة الجنوبية و الشرقية للمتوسط ستستوعب بين 500 و 600 مليون نسمة، و ابتداء من سنة 2000 العلاقات الديمغرافية شمال - جنوب ستكون في صالح الجنوب، ليس من حيث الكم فقط ، ولكن كذلك من حيث النوع، فجنوب المتوسط سيكون أكثر شبابا ، مقابل شمال أكثر شيخوخة، وهو ما سيعقد أكثر مسألة الهجرة المرتبطة بالبطالة، وظاهرة الهجرة غير الشرعية هي مؤشر على ذلك، هذا الانقلاب الديمغرافي الذي يتم أمام أنظارنا لن يبقى دون أثر بدون شك (انظر الجدول 4).

4- الجدار الأمني: فحوض المتوسط بالنسبة للأوربي هو أولا فضاء للصدام مع العالم العربي الإسلامي، هو كذلك الإرهاب ، كما أنه القنبلة البلقانية، المافيا، أما بالنسبة لشعوب الجنوب، فالمتوسط هو الاستعمار، هو الغزو الفكري، هو المركزية الأوربية ... هذه التصورات هي نتاج تجارب تاريخية سابقة، إن الهاجس الأمني اليوم يوجه بشكل كبير عمل دول الاتحاد الأوربي اتجاه حوض المتوسط، و هو يطرح فكرة ترى أن الأخطار تتولد في حوض المتوسط نتيجة تجاور دول متطورة جدا (دول الاتحاد) ودول أخرى فقيرة (دول الجنوب)، وهذا يستدعي العمل والاستعداد من أجل مواجهة محتملة . إن الواقع القائم اليوم في حوض المتوسط حافل بما هو واعد بإمكانات العمل لازدهار المنطقة، و بما هو مقلق يشير إلى أخطار جسيمة تتهدده في الوقت نفسه، وإذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة فالنزاع بين الإسلام و المسيحية(الجدار الثقافي)، أو بين الشمال والجنوب(الجدار الاقتصادي) في المتوسط ، لن يكون نزاعا مسلحا، ولكن خطر الانفجار الذي لا يمكن التحكم فيه وارد. لذلك نرى ضرورة تجاوز التبادل التقليدي- الذي يقوم أساسا على تبادل مواد أولية مقابل مواد مصنعة ، وفيه دول الجنوب تمثل سوق لمنتوجات شمال المتوسط، و مصدر تموين بالطاقة و المواد الأولية - في حوض المتوسط إلى إحداث تنمية حقيقية تكون وحدها كفيلة بإسقاط الجدران التي أشرنا لها ، فمصير دول

جنوب المتوسط مرتبط بمصير شمال المتوسط و العكس، وهذا بسبب الماضي الاستعماري، والجوار الجغرافي و كثافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. إن استمرار اختلال التوازن المالي الخطير، والغير محتمل يعني الرضوخ لحكم الواقع، والاعتراف بأن القوانين الأوربية الأكثر صرامة لا تستطيع أبدا التغلب على ظاهرة الهجرة ، ما لم تعالج من جذورها و ذلك بالاستثمار أكثر ما يمكن في المشاريع المحدثة لمناصب الشغل و القيمة المضافة، كما أن مشكل المديونية يبقى بلا حل ما لم تجد الوسيلة الكفيلة بالتخفيف من صدمة الدين عن ميزان المدفوعات .

جدول 3 : متوسط الدخل الفردي في حوض المتوسط (1990-1995 بالدولار)

	1990	1991	1992	1993
شمال الحوض				
فرنسا	19740	20490	22720	22790
إيطاليا	17360	18810	21050	19840
إسبانيا	11100	12420	14140	13596
اليونان	5960	6490	7350	7390
البرتغال	6100	7000	8630	9130
جنوب الحوض				
المغرب	1020	1080	1080	1040
الجزائر	2380	2030	1940	1780
تونس	1430	1480	1720	1720
مصر	660	660	660	660
شرق الحوض				
تركيا	2230	2420	2840	2970
مالطا	6900	7360	8090	7970
قبرص	8400	8730	10300	10380
سوريا	970	1150	–	–
إسرائيل	11460	12400	13710	13920
الأردن	1250	1050	1130	1190

المصدر: L' annuaire de la Méditerranée. publisud , Paris 1996 , P 332

جدول 4 : عـدد السكـان فـي دول حـوض المتـوسـط (بالمـلايـيـن)

	1995	2010	2030
شـرق الحـوض			
فـرنسـا	58.12	60.69	62.66
إيطـاليـا	57.87	58.82	53.17
إسبـانيـا	39.14	39.06	37.75
اليـونـان	10.45	10.75	10.44
البـرتغـال	9.87	9.86	9.79
جنـوب الحـوض			
المغـرب	27.72	35.95	45.24
الجـزائـر	28.14	38.39	49.9
تـونـس	9.3	11.86	14.99
ليبيـا	5.41	8.8	14.39
مصـر	57.74	72.72	89.91
شـرق الحـوض			
تـركيـا	61.28	74.9	90.76
مـالطـا	0.37	0.4	0.43
قبـرص	0.74	0.83	0.93
سـوريـا	14.28	23.23	37.15
لبنـان	4.01	4.9	6.02
الأردن	4.41	6.69	9.35

المصـدر: المـرجـع السـابق، ص329 .

المبحث الثالث: موقع دول الجنوب في ظل التحولات الدولية

قد يبدو للوهلة الأولى أن تناول موضوع موقع دول الجنوب في ظل التحولات الدولية بالدراسة مسألة تجاوزها الزمن، فالحديث عن دول الجنوب يعني ضمنيا وجود الجنوب كطرف فاعل في النظام الدولي، وهذا بالتأكيد أمر مشكوك فيه، بالنظر إلى التساؤلات المطروحة اليوم عن ما هو الجنوب الذي يجمع في آن واحد البرازيل و أندونيسيا من جهة والصومال و تشاد من جهة أخرى، وبمعنى آخر ما هي القواسم التي تجمع بين دول عديدة و مختلفة بعد زوال الثنائية القطبية التي زال معها بصفة آلية عدم الانحياز، غير أننا نؤكد أن عالم الجنوب موجود، صحيح أنه يضم عدد هائل من المفاهيم و الأيديولوجيات و المعتقدات المختلفة جدا، إلا أنه بالمقابل يمتلك أشياء مشتركة تميزه: تراكم التخلف والديون، علاقات التبادل غير المتكافئة و التي تزداد تعمقا مع الزمن، الإحساس بالعجز و النظرة للواقع بنظرة قاتمة إلى درجة أنها قد تولد لدى البعض التشاؤم والإحباط، في ظل وضع أصبح فيه الاستغلال أكثر تقنية و بعيد عن كل شفقة، و هو ما يدفعنا للتساؤل: إلى أي مدى يمكن لدول الجنوب أن تصمد في مواجهة تحديات و متطلبات ما بعد الحرب الباردة ؟.

المطلب الأول: تهميش الجنوب في المبادلات الدولية

نشير في البداية أن فك الارتباط بين الشمال و الجنوب هو الاتجاه السائد اليوم، غير أن فك الارتباط هذا لا يعني فك الارتباط بالمفهوم الإيجابي الذي ينادي به أنصار مدرسة التبعية، إنما المقصود فك الارتباط الذي ينجم عن عملية عزل العالم الثالث، حيث أن نمو الرأسمالية يتم مع التطور التكنولوجي الجديد عن طريق التمركز الجغرافي-الاقتصادي، أكثر مما يتم عن طريق الانتشار.

إذ نستطيع القول بشكل عام أن الجنوب يتحول تدريجيا إلى أن يكون عالما مهمشا من ناحية مساهمته في الاقتصاد العالمي، وهو ما ينعكس بالتأكيد على دوره السياسي، حيث تشير الإحصائيات[1] أن صادرات دول الجنوب في سنة 1990 لم تشكل سوى 22% من التجارة الدولية مقابل 28% في سنة 1980 ، أما من ناحية اعتبار العالم الثالث سوقا لصادرات بلدان الشمال فإن دوره قد ضعف لأنه لم يمتص سنة1990 سوى 19% من صادرات هذه البلدان مقابل 24% في سنة 1980 .

نلاحظ إذن أن المبادلات بين دول الشمال هي التي أصبحت تشكل يوما بعد يوم النواة الصلبة للتجارة الدولية، لأنها تمثل 58% من المبادلات سنة 1990 مقابل 45% في سنة 1980، إن هذا الاستقطاب للمبادلات الدولية قد يكون له تأثير في زيادة تهميش دول الجنوب، فالعولمة اليوم ترتبط في الجنوب بأنها مرادف لمزيد من الفقر الذي يرافق انتشار وسائل الإعلام ، إذ يرسم التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية لوحة مذهلة، فالهوة التي تميز الشمال عن الجنوب لا تدعو فقط للاستغراب و الدهشة بل كذلك تتجه نحو التعمق ، فقد بين التقرير أن 20% من الشعوب و هم الأغنى كانوا في عام 1989 يملكون 83 % من الناتج الخام العالمي ، لكن هذه النسبة لم تكن سوى 70 % قبل عشرين سنة، و في الطرف الآخر نلاحظ أن 20 % الأفقر من الشعوب كانوا يحصلون على 2,3% من الناتج الخام العالمي سنة 1969 لكنهم لا يحصلون سنة 1989 إلا 1,4 %

1- إحصائيات مأخوذة من توماس كوترو : عل أبواب القرن الواحد و عشرين : أين أصبح العالم الثالث ، ترجمة نخلة فريفر ، الدار الجماهرية للنشر ، ط1 ، 1995، ص 62.

وباختصار فإنه بالنسبة للجنوب العولمة/ الإقليمية و عملياتها في الاستقطاب قد أنتجت عملية إقصاء للجنوب باستثناء مناطق التخوم ، إذ سيلحق الضرر بمعظم بلدان إفريقيا و أمريكا اللاتينية من جراء المزايا التي سيتم منحها لبلدان شمال إفريقيا و المكسيك ، حتى أن لستر ثرو "Lester Throw" في كتابه "سباق الأنداد" و بلغة كلها استهزاء قال : " لو أن الله منح المرء إفريقيا جنوب الصحراء ، وجعله ديكتاتورا اقتصاديا عليها فإن الحل الذكي الوحيد هو أن يعديها لها ثانية "[1].

إننا نشهد اليوم تشكل خط مواجهة شمال-جنوب إلى جانب خط تفاعل قائم الشمال-شمال بحيث يظهر النظام الدولي بعد الحرب الباردة و كأنه يتشكل حول ثلاث أقطاب قارية هي :

1-الولايات المتحدة واتفاقيات التبادل الحر لشمال أمريكا التي يمكن أن تمدد إلى جنوب القارة.

2-الاتحاد الأوربي الذي يشكل قوة استقطاب لكافة الدول الأوربية و كذا لدول الجوار الجغرافي (حوض المتوسط) .

3-منطقة آسيا و المحيط الهادي التي تتبلور حول اليابان تبحث عن دور سياسي يتلاءم مع إمكانياتها الاقتصادية الضخمة .

والملاحظ أن كل هذه القوى الثلاث تعاني من نقطة ضعف رئيسية هي اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و عسكرية بالنسبة لليابان وسياسية تنظيمية بالنسبة لأوربا ، و يظهر الجنوب كمسرح رئيسي لهذا التنافس لأسباب جيواقتصادية بالدرجة الأولى، باعتبار دول الجنوب زبائن لتصريف وتسويق فائض الإنتاج ووسيلة لامتصاص جزء من عجز التجارة الخارجية .

المطلب الثاني : دول الجنوب كمخبر تجارب

لقد واجهت بلدان الجنوب منذ منتصف الثمانينات صعوبات كبيرة ، حيث عمقت الأزمة الاقتصادية وبرامج التصحيح الهيكلي الفروقات التي كانت قائمة ، بل أكثر من ذلك وصل الأمر إلى أن طالت الأزمة بعمق العلاقات الاجتماعية و السياسية كما طالت المؤسسات فأصبحت الدولة بحاجة إلى إعادة البناء .

---

[1] السيد عمر : قراءة في : سباق الأنداد - المعركة الإقتصادية بين الولايات المتحدة ، أوربا ، اليابان حصاد الفكر ، مصر ، ص 58

في ظل هذه الوضعية المزرية تم تكريس شرعية التدخل في دول الجنوب من أجل إضعافه تحت عناوين براقة تشكل شرعيات دولية مثل حق التدخل الإنساني و حقوق الإنسان و حقوق الأقليات ، كل هذا بالطبع يتم بشكل انتقائي فمنطق الدولة مثلا محترم إذا كان الأمر يتعلق بحق تركيا في سياسة الملاحقة اتجاه الأكراد داخل التراب العراقي و لكن منطق الدولة ذاته يخضع لأولويات حقوق الأقليات و حقوق الإنسان مع أكراد العراق .

وخلال نفس الفترة تقريبا برزت بشكل مثير استراتيجية الربط الجغرافي في مجال الترتيبات الأمنية التي اتبعتها القوى الكبرى من أجل تجزئة وفصل بعض المناطق على امتدادها الطبيعي لتتحول إلى لعب دور الدولة الحاجزة (الشمال الإفريقي مع الشراكة الأورمتوسطية، المكسيك مع اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا) ، أما الجانب الاقتصادي فقد تم فيه تجريب عدة طرق ونظريات على الجنوب يمكن أن نجملها تحت ثلاث أصناف :

- الصناعات المصنعة.
- التصنيع استبدالا للواردات.
- التصنيع تحريكا للصادرات.

ويجري في المرحلة الراهنة ترويج " التصنيع تحريكا للصادرات " على أنه الطريق الأنجح، إذ أن الانفتاح على السوق العالمية أصبح حسبهم المبدأ النهائي، هذه الأطروحة التي تدافع عليها بشكل خاص المؤسسات المالية الدولية تقوم على واقعين معاينين: الأول هو واقع فشل تجارب الصناعات المصنعة واستبدال الواردات في معظم الدول التي جربتها، و الثاني نجاح النموذج الكوري لتنمية الصادرات.

ويتم اليوم تقديم " التصنيع تحريكا للصادرات " على أنه الطريق الأقصر للخروج من التخلف ويتم الاستشهاد ببروز البلدان الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا، غير أننا نشكك في هذا بحكم أن نفس المنطق جرب في مناطق أخرى من الجنوب غير أنه لم يؤدي إلى نفس النتائج ، وهنا نشير إلى :

1-من أجل تجاوز الوضع المتردي الذي تحياه دول الجنوب يجب أولا أن يكون النظام الدولي نظاما للشرعية الدولية ، بحيث يكون إيجابيا في بناء العلاقات الدولية و عادلا في تطبيق قواعد القانون الدولي ، و هذا بالضبط ما ينقصنا إذ أن لعبة القوة و المصلحة ما تزال تحكم النظام الدولي .

2-ليس هناك خيار لأي دولة في الجنوب سوى التأقلم بسرعة و بدون تردد مع المعطيات الدولية الجديدة ، ومثل هذا التأقلم يعني تحولا عميقا في مقوماتها المجتمعية ككل ، و هذا يتطلب خيارا مؤيدا لتوسيع هامش استقلالية الدول و الشعوب في المنطقة عبر إعادة إحياء التضامن بين دول الجنوب ، الأمر الذي يعني رفض الخضوع السلبي لضرورات العولمة والاستسلام للوضع القائم و هذا يعني رفض التبعية الراهنة.

obeikandl.com